

المحاضرة الرابعة: نظريات التنمية الاقتصادية.

ثانيا: نظريات يسارية في تفسير التنمية

وهي مجموع النظريات التي جاءت كرد فعل على النظريات الغربية (نظريات التحديث) تهدف إلى تفسير التخلف و تقديم بدائل التنمية من خلال دراسة العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة او دراسة تاريخ تطور المجتمعات .

1- المدرسة الماركسية:

تعتبر المدرسة الماركسية التحدي الكبير الذي واجهته نظريات التحديث والفلسفة الماركسية تتكون من شقين متكاملين هما: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، ويرى ماركس وأتباعه أن العوامل التي قدمتها نظريات التنمية التقليدية لتفسير اسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية في الدول النامية كانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي، أو الافتقار الى الموارد الطبيعية، مشاكل ظاهرية.

ولقد ركز ماركس والماركسيون اهتمامهم على دراسة النظام الرأسمالي فهم يرون ان هذا النظام يحتوي على كل انواع التناقضات المجتمعية والتي تحول دون حدوث عملية تنمية ناجحة، ونظرا لأهمية هذه التناقضات فهي تعمل على اختفاء النظام الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي، الذي يغيب فيه الصراع الطبقي ويسمح باستخدام القوى الاقتصادية استخداما كاملا يعزز ويدعم النمو وبإمكان كل افراد المجتمع الاستفادة من العملية التنموية.

وحسب ماركس توجد طبقتان في النظام الرأسمالي هما: الرأسماليين والعمال، بحيث يملك الرأسماليون كل وسائل الانتاج الموجودة في الاقتصاد (المعدات، التجهيزات، الموارد الطبيعية، راس المال،...) ولا يملك العمال سوى قوة عملهم ، يسعى الرأسماليون لتحقيق اقصى حد ممكن من الارباح وذلك ليس فقط من اجل رفع مستوى معيشتهم و لكن من اجل الحصول على ارصدة استثمارية تمكنهم من منافسة الرأسماليين الاخرين.

والطريقة التي تستخدم في ذلك هو ادخال اختراعات تسمح بتخفيض تكاليف الانتاج، وفي نظر ماركس فان عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو العامل الرئيسي لانحيار النظام الرأسمالي، ويتميز التقدم التكنولوجي بإمكانية الادخال في العمل، وينتج عن ذلك مشاكل كثيرة، من بينها مشكلة البطالة التكنولوجية، التي تكون معدلاتها مرتفعة في النظام الرأسمالي

ويحاول الرأسماليون الرفع من رؤوس أموالهم بإدخال طرق إنتاج جديدة مما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة مع تسجيل انخفاض مستوى أجور الذين بقوا في العمل، و في محاولة الرأسمالي البقاء وعدم ابتلاعه من قبل المشروعات الأخرى، و سعيا منه للمحافظة على معدل أرباحه يقوم بزيادة وقت العمل وخفض الاجور(النساء و الأطفال)، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال . فشل العديد الرأسماليين وغادروا ميدان الاعمال والتحقوا بطبقة العمال، ونتج عن ذلك استحواذ عدد قليل من الرأسماليين على كميات متزايدة من رأس المال، و كل هذه العوامل سينجر عنها تعاقب ازمات دورية يتمخض عنها انخفاض

أرباح الرأسمالين و يعتبر قصور الاستهلاك سببا أساسيا لهذه الازمات، ويترتب من ذلك وجود فائض في السلع بصفة دورية حيث يصبح الاستهلاك اقل مما تقدمه الطاقات الانتاجية للمجتمع. وقد حدد ماركس اربع (04) مراحل تمر بها المجتمعات ضرورية وهي:

1- مرحلة الانتاج الزراعي: يعتبر اول نظام اجتماعي واقتصادي و بواسطته بدا تطور المجتمع و كانت في هذه المرحلة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الا انه نتيجة لتطور هذه الوسائل وظهور تقسيم العمل اصبح الانتاج اكثر تزايد وبرز فائض من الانتاج مما أدى إلى ظهور صنفين داخل المجتمع، اغنياء اصحاب وسائل الانتاج و الفقراء الذين يعتبرون ملكا للاغنياء.

2- مرحلة الإقطاع: بلغت القوة المنتجة في العهد الإقطاعي مستوى ارفع و أصبحت أساليب الإنتاج أكثر تقدما و تطورا، تميزت هذه المرحلة بالصراع بين الاقطاعيين والفلاحين مما أدى إلى بروز الإنتاج الرأسمالي، ولقد تزعمت هذا النضال الطبقة البورجوازية والتي اصبحت بعد ذلك الطبقة السائدة و المالكة لوسائل الإنتاج في المجتمع.

3- المرحلة الرأسمالية: ركز ماركس كما قلنا سابقا على الرأسمالية و حلل الأصول التاريخية لما في الغرب، و كيف يظهر فيها الانفصال بين المنتجين والمالكين لوسائل الإنتاج وذلك من خلال بروز ظاهرة الاستغلال والصراع في المجتمع والذي يؤدي إلى الثورة.

4- المرحلة الاشتراكية: ويرى ماركس أنه لكي يصل إلى هذه المرحلة يجب المرور على كافة المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي وأهم معالم هذه المرحلة زوال الاستغلال بزوال الطبقة البورجوازية المحتكرة في المجتمع وظهور الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و التخطيط المركزي.

وبالتالي فالتنمية حسب ماركس "عملية ثورية" تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي تقوم على عدد من الخصائص أهمها:

1- ضرورة مقابلة الحاجات الأساسية للأفراد: عن طريق توفير وتحقيق السعادة والرفاهية لهم عن طريق العمل و إتاحة للجميع.

2- الاعتماد الجماعي على الذات: عن طريق تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية، وتكون تعبئة الجماهير المحرومة لأجل مقاومة مظاهر الاستغلال وذلك من خلال الوعي الذي يسهم في مساعدة الجماهير في تطوير قدراتهم الجماعية

وقد واجهت الماركسية انتقادات عدة منها:

- أنها بالغت في اعتبار الاشتراكية أسلوبا للتنمية له القدرة على معاونة الدول المختلفة على تجاوز تخلفها.

- كما إنها ركزت على الدور التاريخي للبورجوازية بالرغم من أفعالهم تتحول في اغلب المجتمعات غير الغربية تحولت إلى قوة فعالة تسهم في إحداث تغيرات شاملة على نحو ما حدث في أوروبا الغربية .

- أما فيما يخص نبوءة ماركس المتعلقة بحتمية التحول الاشتراكية فان الثورات الشيوعية حدثت في البلدان شبه رأسمالية ولكنها لم تحدث في أكثر البلدان رأسمالية مثل انجلترا وفرنسا.

- تبنت الماركسية مبدأ التخطيط أي تدخل الدول في الإنتاج وبالتالي فهي تقضي على المبادرات الفردية من خلال تشجيعها لمبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

- فشل تطبيق النظرية الاشتراكية على أرض الواقع.

إلا أن الشيء الذي لا يمكننا إنكاره هو إسهام الماركسية في تطوير الرأسمالية ولو بصورة غير مباشرة، وهذا من خلال إظهار مواطن الضعف في النظام الرأسمالي والذي استفاد منها في معالجة للازمات التي تعرض لها.

2- مدرسة التبعية:

وهي امتداد للمدرسة الماركسية، ويمكننا إن نميز بين عدة اتجاهات داخلها تختلف من حيث المنبع الذي تستوحي منه أفكارها، إلا أنها تجتمع في الإطار التحليلي العام المتمثل في دراسة العلاقة بين الدول المتخلفة والمتقدمة، وانعكاسها بالنسبة لكليهما، وقد ظهرت في السبعينات وامتدت بعدها سبب فشل النظريات الغربية في تحقيق التنمية للدول النامية.

والتبعية تنطلق من بديهية أساسية مفادها وجود نظام عالمي واحد يظم دول المركز من جهة، ودول العالم الثالث من جهة أخرى، حيث تكون هذه الأخيرة تابعة للأولى إقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا. إذ أن التخلف كظاهرة عامة في الدول النامية نشأ وتواكب مع مرحلة النمو الرأسمالي في أروبا الغربية الاستعمارية.

وقد قدمت مدرسة التبعية ترسانة من الأفكار تتفق على نقطة محورية واحدة وهي إدانة الغرب الاستعماري وتحمله مسؤولية نشوء وتعمق التخلف في العالم الثالث. باعتباره (التخلف) نشأ وتطور في لخطة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أن التخلف والتقدم وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع ميلاد النظام العالمي للرأس مالية منذ القرن ال16. وهناك اجماع بين منظري هذه المدرسة والذين ينتمون في معظمهم لدول أمريكا اللاتينية، على هذه الفرضية.

وفي هذا الاطار يرى بول باران أن هناك أربع قطاعات رئيسية في البلدان النامية تحتكر الفائض الاقتصادي الفعلي فيها وهي:

- 1- الشركات الاجنبية (متعددة الجنسيات) التي تهيمن على انتاج المواد الأولية .
- 2- الشركات والبنوك العاملة في قطاع التجارة الخارجية.
- 3- كبار الملاك الذين يستغلون الفائض لهم في حيازة عقارات جديدة.
- 4- حكومة بلدان العالم الثالث، التي تستخدم ما تحصل عليه من فائض في حماية القوة الاجتماعية التي تعبر عنها.

وللقضاء على التخلف في البلدان النامية يرى "أندرية جندر فرانك" ضرورة وضع نظرية بديلة للتنمية في أمريكا اللاتينية، من خلال استغلال الفائض الاقتصادي الذي تنهبه دول المركز وأتباعها في دول العالم

الثالث، وهذا لا يتم إلا من خلال تحطيم سلسلة التبعية التي تربط دول الهامش بدول المركز، والطبقة المؤهلة لتحطيمها هي الطبقة العاملة ووسيلتها في ذلك هي الثورة.
أما "دوس سانتوس" فيفرق بين ثلاث أنواع أو علاقات للتبعية:

- 1- التبعية الاقتصادية: يسيطر فيها رأس المال التجاري ورأس المال المالي للدولة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاحتكارات التجارية التي يدعمها احتكار المستعمرين وأتباعهم على المناجم و المزارع.
 - 2- التبعية المالية، الصناعة: وذلك في نهاية القرن الـ19، حيث سيطر رأس المال الكبير لدول على انتاج المواد الأولية والزراعية في دول العالم الثالث بما أطلق عليه "تنمية متجهة للخارج".
 - 3- التبعية التكنولوجية الصناعية: تركز على الاستثمارات بواسطة الشركات متعددة الجنسيات في صناعات موجهة للسوق الداخلية في البلدان المختلفة.
- أما "سمير أمين" فقد ركز على فكرة "التبادل غير المتكافئ" بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وطبيعة العلاقة بينهما. حيث يقول أن البناء المتواصل في النسق الرأسمالي العالمي يعارض تحديث العالم الثالث و من ثم يصبح من الحتمية زيادة تخلفها، حيث تتجه دول المركز نحو التقدم مقابل تخلف دول الهامش .
ومما سبق يمكن استنتاج أهم مبادئ مدرسة التبعية وهي :

- 1- تقسيم العالم الى دول "مركز" متقدم رأسمالي، ودول "هامش"، "محيط" نامي متخلف.
- 2- تحميل دول المركز المتقدم مسؤولية تخلف دول "المحيط".
- 3- الاعتماد على التحليل التاريخي في تفسير أسباب التخلف.
- 4- إنتهاج مفكرها للمذهب الاشتراكي كحل للتخلف دول العالم الثالث.
- 5- اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية، التي تتطلب الارادة السياسية والقيادة الشعبية، وتوجيه التنمية نحو الداخل لتوفير الحاجات الاساسية، مع "فك الارتباط" بدول العالم المتقدم لتصحيح العلاقة بين المركز والاطراف وجعلها تقوم على التكافؤ لا على التفاوت والاستغلال.

وقد نجحت مدرسة التبعية في تحويل اهتمام الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة، حيث تمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية وأصبحت مصطلحات مثل : "دول الهامش"، "المحيط"، "المركز"، "الدول التابعة" تستخدم بصورة تفوق أحيانا "المجتمعات التقليدية"، "العالم الثالث" التي استخدمتها نظريات التحديث.

ورغم هذا فقد تعرضت لانتقادات شديدة لعل من أهمها:

- أنها اعتبرت إطار لترويج الفكر الماركسي أكثر من كونها إطار مفسر للتخلف.
- أنها وقعت في المطب الذي وقعت فيه النظرات الغربية، التي اهتمت باختصار عوامل التخلف في العوامل الداخلية، أما مدرسة التبعية فاقتصرت تلك العوامل في العامل الخارجي المرتبط بالعلاقات غير المتكافئة.

- عدم تخلص الدول النامية من تبعيتها للعالم المتقدم بالرغم من انتهاجها إستراتيجية الاعتماد على الذات.
- جميع دراسات منظري هذه المدرسة تقوم على فكرة أن جميع الدول النامية لها نفس درجة التخلف بالرغم من أن هذا الأخير ظاهرة نسبية لا يمكن تعميمها بصفة متساوية على بلدان العالم الثالث.